انعكاسات فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد و العمالة في العالم

The Reflection of Coronavirus (Covid-19) on the Economy and Employment in the World

د. بن عودة يوسف أستاذ محاضر"ب"

كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم

benaouda.youcef.48@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/29 تاريخ القبول: 2020/07/12 تاريخ النشر: 2020/08/15

الملخص:

أسفر تفشي فيروس COVID-19 عن أكثر من 1.6 مليون حالة مؤكدة وأكثر من 300.000 حالة وفاة على مستوى العالم، كما أثار مخاوف من أزمة اقتصادية بسبب انخفاض النمو الاقتصادي للدول المتأخرة و المتقدمة على حد سواء، إذ أجبرت الإجراءات المتبعة من طرف الحكومات والقيود على السفر على انخفاض القوى العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية وتسبب في فقدان العديد من الوظائف.

شهد المجتمع الدولي انخفاض على الحاجة للسلع والمنتجات المصنعة و في المقابل شهد قطاع الغذاء طلبًا كبيرًا بسبب شراء الذعر وتخزين المنتجات الغذائية استجابة لهذا التفشي العالمي. و لعل أفضل مثال يمكن دراسته عن الأضرار التي ألحقها الفيروس هي الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: فيروس كوفيد-19، الاقتصاد العالمي، البطالة، علاقات العمل، نيويورك.

Abstract:

The COVID-19 pandemic has resulted in over 1.6 million confirmed cases and over 300,000 deaths globally. It has also sparked fears of an impending economic crisis and recession. Social distancing, self-isolation and travel restrictions forced a decrease in the workforce across all economic sectors and caused many jobs to be lost, and the need of commodities and manufactured products has decreased. In contrast, the need for medical supplies has significantly increased. The food sector has also seen a great demand due to panic-buying and stockpiling of food products In response to this global outbreak.

Keywords: *Covid-19, International Economy, Layoffs, Works Relationship, New York City.*

المؤلف المرسل: الدكتور بن عودة يوسف، **الإيميل:** *benaouda.youcef.48@gmail.com*

1. مقدمة:

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها المعني بالوقاية من الأمراض لعام 2012 اعتبرت أن النمو الاقتصادي يضمر بفعل خسائر الأمراض المعدية التي تحل بصفوف الأيادي العاملة، فالتكاليف الضخمة لها تدمر ميزانيات المجتمعات و تبتلع الفوائد المحققة من المكاسب الاقتصادية، بحيث قدرت دراسات للمنتدى الاقتصادي العالمي و جامعة هارفارد عام 2010 بأنه على مدى السنوات العشرين اللاحقة ستكلف الأمراض الاقتصاد العالمي أكثر من 30 تريليون دولار.[1]

و مع بداية 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس أن فيروس كورونا (كوفيد19) أصبح حالة طوارئ عالمية نظرا لتأثيره على جميع سكان العالم و كذا على الاقتصاد العالمي الذي يتوقع أن ينخفض نموه بسبب الآثار المباشرة لتفشي الفيروس، و قد اعتبرت العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية أن الاقتصاد العالمي سيدخل في حالة ركود عام 2020 جراء عدم التوازن في العرض و الطلب على السلع و إيقاف وسائل النقل و توقف السياحة بسبب إجراءات الحجر الصحي التي اتخذتها حكومات جميع دول العالم.

كانت الصين تشهد أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم من خلال الاستثمار في المهارات و تطوير اليد العاملة المتمكنة، إذ تم تحقيق مستويات أفضل من ناحية التوظيف لعمالتها داخليا و خارجيا، لكن بعد ظهور فيروس كورونا المستجد و انتشاره في العالم فرضت العديد من القيود على نمو العمالة و خفض تصدير و استيراد السلع، الأمر الذي يوحي بتوقعات سلبية على الاقتصاد العالمي لسنة 2020.

إن إحصائيات انتشار فيروس كوفيد-19 في العالم متزايدة لحد ألان بسبب عدم اكتشاف علاج له، فحتى الوقت الراهن و مع مرور ستة (6) أشهر من إعلان أول حالة بلغ عدد المصابين حول العالم أكثر من 12 مليون و نصف منها أكثر من نصف مليون وفاة، إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر متضرر بإصابات فاقت 3 ملايين منها حوالي 140 ألف وفاة، و تأتي البرازيل في المركز الثاني بنسبة الوفيات تليها المملكة المتحدة ثم ايطاليا و المكسيك ففرنسا و بعدها اسبانيا، و بالتالي فالدول الأكثر تضررا هي الدول الأقوى من الناحية الاقتصادية في العالم الأمر الذي سيؤثر على الاقتصاد العالمي ككل.

لقد تحولت الأزمة بالفعل إلى صدمة اقتصادية أثرت على جميع القطاعات الصناعية و الزراعية و السياحية بشكل متفاوت إضافة إلى التأثير على سوق العمل بفقدان ملايين الوظائف في العديد من القطاعات و كذا التأثير سلبا على الدخل بالنسبة لفئة كبيرة من العمال بسبب عدم استطاعتهم الانتقال إلى أماكن العمل جراء إجراءات الحجر المنزلي، الأمر الذي يدفع بالعديد من الشركات لإيقاف توظيف العمال و تسريح العمال.

شددت العديد من المنظمات الدولية و من بينها الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان في هذه المرحلة، إذ أكدت على أنه في هذه الظروف التي يمر بها المجتمع الدولي لا مجال لأي شكل من أشكال التمييز أو العنصرية أو الكراهية في جهود التصدي لانتشار فيروس كورونا (كوفيد-19).[2]

- إشكالية الدراسة: **ما مدى تأثير انتشار فيروس كوفيد-19 على جانبي الاقتصاد و علاقات العمل في المجتمع الدولي؟**

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى عدة نقاط:

---

[1] - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/66/2 المتعلق بالإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض و مكافحتها، بتاريخ 24 جانفي 2012.

[2] - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/270 المتعلق بالتضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)، بتاريخ 3 أبريل 2020.

- تسليط الضوء على الانخفاض الحاد في نمو الاقتصاد الدولي بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).
- تبيان حالة الركود التي تمر بها بعض الدول المتقدمة و الدول العربية خاصة بعد سقوط سعر البترول و توقيف السياحة و شركات النقل.
- نظرة تحليلية لقانون الإجازات و ساعات العمل المتعلق بفيروس كوفيد-19 في الولايات المتحدة الأمريكية كونها أكبر المتضررين من التفشي.

- **اهمية الدراسة:** كمن أهمية الموضوع من ناحية التأثيرات بعيدة المدى على اقتصادات الدول و نشاط العمل الذي سيكون لانتشار فيروس كوفيد-19 الدور الرئيسي فيها لعام 2020، بحيث ستنتشر البطالة و تنخفض نسبة العمالة فضلا عن انخفاض نسبة أجور العمال جراء نقص كبير في ساعات العمل.

- **المنهج المتبع:** عليه لمعالجة دراستنا هذه سنعتمد على المنهج الإحصائي من خلال إبراز مختلف الإحصاءات و البيانات التي نتجت جراء انتشار الفيروس و المتعلقة بكل من الميزان الاقتصادي العالمي و نسب البطالة و تسريح العمال، إضافة لإتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل مضمون بعض البيانات المتعلقة بانتشار فيروس كوفيد-19 و نسبة تأثيره على كل من الاقتصاد و التوظيف في العديد من بلدان العالم المتقدمة و المتأخرة خاصة على الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر المتضررين من تفشي الفيروس لحد الآن.

2. تداعيات انتشار فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي:

أدى انتشار فيروس كورونا الجديد إلى حدوث اضطرابات كبيرة في النشاط الاقتصادي العالمي من خلال انخفاض الإنتاج الدولي و حركة التجارة الدولية فضلا عن توقف البورصات العالمية، فمثلا مؤشرات الأسهم الأوروبية عانت من خسائر مادية بعد تفشي فيروس كوفيد-19 خاصة فيما يتعلق بصناعة النقل من شركات الطيران و حظر السفر المرتبط به، إذ انخفض مؤشر Euro Stoxx Transport بنسبة 44% تقريبا بين الفترة الممتدة من نهاية جانفي إلى بداية ابريل 2020 و خسائر شركات النفط و الغاز بلغت 30% فضلا عن الخسائر التي تعرضت لها الشركات المالية.[1]

بحيث اعتبرت بعض الدول أن الأزمة الاقتصادية التي ستنتج عن انتشار هذا الفيروس تفوق تلك التي حدثت في العقد الأول من الألفية الحالية، بينما دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا اعتبروا أن انتشار الفيروس سيخلف أزمة لم يشهد لها العالم مثيل منذ الحرب العالمية الثانية.

1.2. الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كوفيد-19 على اقتصادات مختلف دول العالم:

قال وزير المالية الياباني "تارو أسو Taro Aso" في فبراير الماضي أن انتشار فيروس كورونا الجديد هو أزمة صحية عالمية يمكن أن تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد العالمي من خلال وقف الأنشطة و انقطاع حركة الناس و قطع السبل التجارية للتوريد[2]، فقد تمتد تداعيات فيروس كوفيد-19 لتصيب جانب العرض العالمي المتمثل في العمالة و رأس المال جراء التدابير الاحترازية و الوقائية المتخذة من طرف دول العالم.[3]

[1] - Report of Deloitte Economics, Coronavirus Impact Monitor : What's next for china ?, 4th Edition, New York, April 2020, P.3.

[2] - Report of UNCTAD, Global Trade Impact of the Coronavirus (Covid-19) Epidemic, Genève, March 2020, P.1.

[3] - د. الوليد أحمد صلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، أبريل 2020، ص.9.

فالجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبرت أن لفيروس كوفيد-19 آثار غير مسبوقة على حياة المجتمعات و الاقتصادات على المستوى العالمي كونه سيمحو مكاسب إنمائية تحققت بشق الأنفس كما يعرقل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية[1] التي كان من المتوقع أن تتسارع بعد 2019 بعد التباطؤ الشديد للنمو الاقتصادي العالمي في العقدين الأوليين من الألفية الحالية الذي اعتبر انه في أدنى مستوياته منذ 10 سنوات.[2]

1.1.2. أثر انتشار الفيروس على اقتصادات الدول المتقدمة:

جاء في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية نهاية 2019 أن توقعات النمو العالمي ضعفت بشكل ملحوظ جراء التوترات التجارية و الغموض الشديد في سياسات الدول، الأمر الذي يهدد التقدم نحو رفع المستويات المعيشية و خلق عدد كاف من الوظائف اللائقة، كما ارتفعت الرسوم الجمركية التي أدى إلى ضعف الاستثمارات في معظم المناطق في العالم.[3]

من ناحية أخرى فصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2019 اعتبر أن النمو العالمي سينخفض بنسبة 0.1% لعام 2020 بالاعتماد على التوقعات الاقتصادية العالمية، و هذا راجع لعدة أسباب أهمها:[4]

- سلبيات النشاط الاقتصادي في بعض اقتصاديات الدول الناشئة لا سيما الهند.
- تأثير زيادة الاضطرابات الاجتماعية في بعض دول العالم.
- التوترات الجيوسياسية المتزايدة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران.
- تفاقم العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و شركائها التجاريين و تعميق الخلافات الاقتصادية بين البلدان الأخرى.

إذ بعد تفشي فيروس كوفيد-19 اتجهت المنظمات لمراجعة توقعات النمو الاقتصادي العالمي، فمنظمة التعاون الاقتصادي اعتبرت أن نمو الاقتصاد الأمريكي سينخفض من 23% إلى 19% و 0.4% في منطقة اليورو، أما الصين فسينخفض من 6.1% إلى 4.9% بسبب تفشي الفيروس[5]، و تبقى هذه النسب مجرد توقعات يمكن أن تتوسع جراء عدم الوصول لاكتشاف علاج للفيروس و تطوره و تفشيه بصورة أكبر.

أ- الاتحاد الأوروبي: انكمش الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بعد مرور أربعة (4) أشهر من تفشي فيروس كوفيد-19 بشكل حاد، إذ انخفض مستواه لما يقارب 2% أعمق من الانكماش الذي شهدته المنطقة في اقتصادها خلال الأزمة العالمية المالية عام 2008[6]، بحيث اعتبرت كل من إيطاليا و اسبانيا من بين أكبر المتضررين من تفشي الفيروس على مستوى العالم.

مع انتشار الفيروس في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فإن الآثار الاقتصادية كبيرة و متنامية في جميع القطاعات، و هذا راجع لمجموعة من العوامل:[1]

---

[1] - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A\RES\74\270، المتعلق بالتضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)، بتاريخ 3 أبريل 2020.

[2] - Report of United Natin, World Economic Situation and Prospects, New York, 2020, P.1.

[3] - Report of United Nation, Op.cit, P.1.

[4] - World Economic Outlook Report, Tentative Stabilization, Sluggish Recovery ?, International Monetary Fund, Washington D.C, January 2020, P.P.1 – 2.

[5] - د. الوليد أحمد صلحة، المرجع السابق، ص.ص.7 – 8.

[6] - Report of Deloitte Economics, Op.cit, P.4.

- انكماش الناتج الإجمالي للصين في الربع الأول من 2020.
- تعطيل التوريد للاقتصاد الأوروبي نتيجة غلق أماكن العمل.
- انخفاض الطلب على الاقتصاد الأوروبي و عدم اليقين بفتح خطوط الاستثمار.
- تأثير السيولة المالية على الشركات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي.

ب- الصين: أصبحت للصين خلال الألفية الحالية أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي، و هذا لا يتعلق فقط بمكانتها كشركة مصنعة و مصدرة للمنتجات الاستهلاكية بل أضحت المزود الرئيسي للوساطة مع شركات التصنيع في العالم، الأمر الذي يجعل انخفاض المعروض الصيني يؤثر سلبا على القدرة الإنتاجية للعديد من الدول التي ترتكز في صناعاتها على الصين، فمثلا قد يواجه بعض مصنعي السيارات الأوروبيين نقصا في المكونات الأساسية لإتمام عملية التصنيع أو قد تواجه اليابان نقصا في مكونات الأجهزة الرقمية المصنعة فيها.[2]

بعد تفشي فيروس كوفيد-19 في الصين أدى لفقدان أسابيع من النشاط الاقتصادي جراء إجراءات الحجر الصحي و وقف الإنتاج الأمر الذي أدى بدوره إلى انكماش كبير في الاقتصاد الصيني، ففي الربع الأول من عام 2020 انخفض الإنتاج الصناعي حوالي 13.5% و انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة 20.5% و زادت البطالة بنسبة نقطة مئوية واحدة.[3]

ج- الولايات المتحدة الأمريكية: إن التأثير الدقيق لفيروس كوفيد-19 على الاقتصاد الأمريكي غير معروف لحد الآن فمن الواضح أنه يشكل مخاطر هائلة لازالت متنامية لحد الساعة، حيث أنه يجب على الكونغرس و إدارة "ترامب Tramp" بناء سياسة التحفيز المالي لمختلف القطاعات و الشركات الأمريكية و ذلك للنهوض بالاقتصاد، فمثلا أصبحت ديون الشركات الأمريكية الغير مالية حوالي 10 تريليون دولار و هو حسب "بنك دوتشيه Deutshe Bank" هو الأعلى مستوى خلال 150 عام الماضية باستثناء الحرب العالمية الثانية، و هذه الديون غالبا ما ستؤدي إلى تفاقم التباطؤ الاقتصادي الأمريكي.[4]

فانتشار الفيروس كان ذو تأثير على الاقتصاد الأمريكي بنطاق غير مسبوق من حيث المخاطر التي لحقت بالسيولة المالية و رأس المال اللذان يشكلان الاقتصاد الحقيقي، بحيث أنه:[5]

- **من حيث النظام المالي:** أثارت صدمة انتشار الفيروس ضغطا على الأسواق و رأس المال و بالتالي على تخفيض الاقتصاد و هو ركود طويل مع الأضرار التي تلحق بالعمالة و الإنتاجية.
- **من حيث الاقتصاد:** فقد تؤدي شهور من التباعد الاجتماعي إلى تعطيل تشكيل رأس المال و بالتالي سيلحق ضرر بجانب العرض.

---

[1] - Communication From The Commission To The European Parliament and The European Council and The Council and The European Central Bank and The European Investment Bank and The Eurogroup, Coordinated economic response to the COVID-19 Outbreak, European Commission, Brussels, March 2020, P.2. ec.europa.eu/info/index_en Date of viewed 19/05/2020.

[2] - Report of UNCTAD, Op.cit, P.3 – 4.

[3] - Report of Deloitte Economics, Op.cit, P.6.

[4] - Andres Vinelli & Christian E. Weller and Divya Vijay, The Economic Impact of Coronavirus in the U.S. and Possible Economic Policy Responses, Center For American Progress, Martch 2020. www.americanprogress.org/issues/economy/ Date of viewed 19/05/2020.

[5] - Philipp Carlsson-Szlezak & Martin Reeves and Paul Swartz, Understanding the Economic Shock of Coronavirus, Harvard Business Review, March 2020, https://hbr.org Date of viewed 20/05/2020.

2.1.2. أثر انتشار الفيروس على اقتصادات الدول المتخلفة:

تحسن الاقتصاد الإفريقي بشكل ملحوظ في العقد الأول من الألفية الحالية و ذلك جراء الاعتماد على أسعار السلع العالمية من طرف الاقتصادات الكبرى في إفريقيا، و لكن بداية من 2014 و بسبب انخفاض أسعار المواد الخام تراجع النمو الاقتصادي الإفريقي من 5% إلى 3.3% و ذلك حتى عام 2019، و كانت التوقعات متفائلة بنموه بنسبة 3.4% عام 2020 رغم التأثيرات السلبية للقطاعات الرئيسية كالسياحة و السفر و الصادرات و تراجع موارد الحكومات لتمويل الاستثمار التي اعتبرت تحديات كبيرة لتحقيق هذه التوقعات المتفائلة لمعدلات النمو في 2020.[1]

من ناحيتها فالأمم المتحدة قبل أزمة كوفيد-19 اعتبرت أنه في أقل البلدان نموا فالمتوقع أن يتسارع نموها الاقتصادي بمعدل 4.3% من السنوات الخمس (5) الماضية، إذ توقعت أن تتعافى كل من "أنغولا" و "السودان" من الركود الاقتصادي الكبير فضلا عن "إثيوبيا، رواندا و السنغال"، و بالتالي تعافي البلدان الأقل نموا في إفريقيا.[2]

بعد حوالي أربعة (4) أشهر من انتشار فيروس كوفيد-19 واجه النفط الخام أكبر صدمة في الطلب في تاريخه، حيث انخفض إلى ما دون 30 دولار للبرميل بسبب توقف التجارة العالمية جراء الإجراءات المتخذة من طرف الدول للحماية من انتشار الفيروس، فبالنسبة للاقتصادات المرتكزة على البترول و المواد البترولية اعتبر هذا أكبر تعطل بالنسبة لها، فالجزائر اعتبرت من بين أكبر المتضررين من انخفاض أسعار النفط إضافة إلى أعلى الدول لنسبة الإنتاج له في أفريقا كنيجيريا و أنغولا و غينيا الاستوائية و الغابون، الأمر الذي سيزيد من شدة العجز التجاري الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية في هذه الدول.[3]

قد لا تتعافى الشركات المنهارة في إفريقيا بدون استجابة سريعة من طرف الحكومات لإعادة التوازن للاقتصاد الإفريقي، فالحكومات تخاطر بفقدان السيطرة و مواجهة الاضطرابات جراء السماح بفقدان مستوى الاقتصاد الذي يوفر الحد الأدنى من المستوى المعيشي، فهناك حاجة لحوالي مئة (100) مليار دولار لتحفيز الطوارئ الاقتصادية بما في ذلك سداد الديون و توفير سيولة إضافية للقطاع الخاص، بحيث يجب أن تتواصل التجارة في التدفق خاصة المستلزمات الطبية الأساسية و الأغذية الأساسية.[4]

2.2. الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كوفيد-19 على اقتصادات الدول العربية:

أثر انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على اقتصادات المنطقة العربية بشكل مباشر، إذ تلقى قطاع السياحة الضربة الأولى مع إلغاء جل الرحلات و الخدمات السياحية خاصة لبعض الدول العربية التي تعتمد على السياحة كمورد أساسي للدخل للنهوض باقتصادها الوطني، فالمملكة العربية السعودية قد تخطط لإلغاء موسم الحج و جميع الأنشطة

[1] - Report of African Union, Impact of the Coronavirus (Covid-19) on the African Economy, Addis Ababa – Ethiopia, April 2020, P.13.

[2] - Report of United Nation, Op.cit, P.9.

[3] - Report of African Union, Op.cit, P.P.16 – 17.

[4] - Report of United Nations Economic Commission for Africa, COVID-19 in Africa: Protecting Lives and Economies, Addis Ababa – Ethiopia, April 2020, P.P.8 – 23.

الاقتصادية التي تترتب عليه داخلها و خارجها الأمر الذي يؤثر على مداخيلها بصورة واضحة، كما أن قطاع السياحة يساهم بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر و 14% بالنسبة للأردن و 12% بالنسبة لتونس و 8% بالنسبة للمغرب.[1]

بالنسبة للنفط الخام فاحتياطات الدول العربية تتجاوز 57% من الاحتياطات العالمية، فحسب تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك OPEC" بتاريخ فبراير 2020 فقد شهد الإنتاج النفطي للدول العربية انخفاضا بنسبة 510 مليون برميل يوميا عن بيانات جانفي 2020، و هي نسبة الإنتاج الأقل على مستوى خمس (5) سنوات، و هذا الأمر يعود لإغلاق حقول إنتاج النفط بسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) فضلا عن التزام الدول العربية خفض إنتاجها لضمان توازن السوق في قمة "أوبك +".[2]

1.2.2. الآثار على الاقتصاد في الجزائر: بعد عام من الاضطرابات الاجتماعية التي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي فاز "عبد المجيد تبون" في الانتخابات الرئاسية مع نهاية 2019، و مع بداية 2020 انتشر فيروس كوفيد-19 في الجزائر مما أدى إلى إبطاء الاستثمار و الاستهلاك الأمر الذي يترك الحكومة الجديدة في مواجهة صعوبة الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

تعتمد الجزائر في اقتصادها على الريع و لذا فإن الانخفاض الأخير في أسعار النفط جراء انتشار فيروس كوفيد-19 يشكل تهديدا آخر للنظام الاقتصادي الجزائري، بحيث أنه مع انخفاض احتياطي الصرف من 193.6 مليار دولار عام 2014 إلى 62 مليار دولار مع بداية 2020 فإن الجزائر تجد نفسها تواجه خطرا كبيرا لدعم اقتصادها.[3]

قبل انتشار الفيروس كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري منخفض لنسبة 0.9% عام 2019 مقارنة بـ 1.4% عام 2018، و من شأن انخفاض سعر النفط إلى ما دون 30 دولار للبرميل عام 2020 جراء انتشاره من شأنه أن يؤدي إلى خفض إجمالي الإيرادات المالية للجزائر و بالتالي سيرتفع العجز المالي إلى حوالي 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي الذي من المتوقع أن ينكمش إلى نسبة 3% تماشيا مع انكماش الاستهلاك الخاص و الاستثمار جراء تقييد الحركة و التجمعات.[4]

2.2.2. الآثار على الاقتصاد في مصر: الاقتصاد المصري قد هبطت بورصته مع بداية مارس 2020 بخسارة قدرت بحوالي 22.5 مليار جنيه، و استمر هذا الحال حتى منتصف الشهر ليسجل أكبر خسارة يومية منذ مطلع الألفية الحالية، و هذا يرجع لعدة عوامل منها:

- سحب جزء من الاستثمارات الأجنبية و العربية من السوق المصرية.
- تراجع التحويلات المالية لدخل مصر من طرف الأفراد و الشركات.
- التراجع الحاد لأسعار البترول جراء تفشي فيروس كوفيد-19 و الذي سيكون له تداعيات سلبية على معدلات النمو الاقتصادي التي تتوقعها المنظمات الاقتصادية الدولية.[5]

---

[1]- هيثم عميرة فرناندث، فيروس كورونا في الدول العربية: عاصفة عابرة أم فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية، ص.2، نشر بتاريخ 2020/04/07 على الموقع www.realinstitutoelcano.org تاريخ الاطلاع 2020/04/27.

[2]- د. الوليد أحمد صلحة، المرجع السابق، ص.ص.28 – 29.

[3] - Zine Labidine Ghebouli, Coronavirus in Algeria: A country's Last Warning, Article in theafricareport, April 2020, www.theafricareport.com Date of viewed 20/05/2020.

[4] - Report of World Bank, Algeria's Economic Outlook, Washington D.C, April 2020, www.worldbank.org Date of viewed 10/05/2020

[5]- تقرير أحمد ذكر الله، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، مارس 2020، ص.ص.1 – 2، نشر بتاريخ 2020/03/13 على الموقع www.eipss-eg.org تاريخ الاطلاع 2020/05/10.

3. أزمة العمالة جراء انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19):

أفاد تقرير اتجاهات العمالة العالمية عام 2012 إلى أن العالم يواجه تحديا يتمثل في توليد 600 مليون وظيفة خلال عقد من الزمن حتى 2022، و هذا بمعدل 60 مليون وظيفة سنويا الأمر الذي اعتبر تحديا جسيما بالنظر لتوقعات النمو الاقتصادي و التغييرات الواسعة في البنى السياسية التي سينتج عنها مخاطر الاضطرابات الاجتماعية و الانسلاخ عن سوق العمل فضلا عن فقدان الثقة في التقدم الاجتماعي.[1]

بعد انتشار فيروس كوفيد-19 اعتبر كل من قطاع الغذاء و الفنادق، قطاع البيع و قطاع خدمات الأعمال و الإدارة فضلا عن قطاع التصنيع من أكبر القطاعات التي تضررت جراء الإجراءات التي أقرتها حكومات الدول في العالم، بحيث أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن هذه القطاعات تشكل نسبة 37.5% من التوظيف العالمي.[2]

قبل أزمة انتشار فيروس كوفيد-19 فإنه من ناحية أرقام البطالة و نسبة الأجور المنخفضة في بعض دول العالم التي تمنع وصول النساء و الشباب الفقراء إلى سوق العمل لإيجاد عمل لائق قد اعتبرت مشاكل خطيرة و متفاقمة، و بعد الانتشار أصبحت أكثر خطورة و تفاقما كونها أصبحت تشمل جميع دول العالم حتى أكثرها تقدما كالولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يهدد الوضع الاقتصادي العالمي خلال السنوات القادمة.[3]

لهذا وجب على مختلف دول العالم خاصة دول العالم الثالث منه السعي لمحاولة رفع الدخل الفردي لمختلف فئات العمال لديها الذين يعتبر دخلهم السنوي متدني ولا يحقق المتطلبات الرئيسية لمعيشة كريمة، و لعل هذا يكون بزيادة الضرائب و الاقتطاعات من الأشخاص الذين يحققون دخلا كبيرا بالاعتماد على الاقتصادات الوطنية لكي لا يقع العبء كله على خزينة الدولة.

1.3. انعكاسات تفشي فيروس كوفيد-19 على التوظيف و البطالة:

اعتبرت اتجاهات التوظيف العالمية عام 2019 ايجابية وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية و ذلك بسبب مكاسب الوظائف في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية منها الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت انخفاض البطالة لأدنى مستوى لها منذ 50 عاما و اليابان لأدنى مستوى منذ حوالي 27 عاما[4]، لكن بسبب تفشي فيروس كوفيد-19 و بعد فرض إجراءات الحجر الإغلاق الكامل أو الجزئي في العديد من الدول فإن منظمة العمل الدولية بعد حوالي شهرين من التفشي قد توقعت تعرض حوالي 25 مليون وظيفة للتهديد، إذ شهدت الدول العربية و أوروبا أسوأ تأثير في مجال التوظيف بينما أكبر الخسائر من ناحية الأرقام فقد ارتكزت في دول آسيا التي تعتبر أكثر المناطق المأهولة بالسكان في العالم.[5]

تأثرت القوى العاملة في العديد من مجالات العمل لاسيما قطاعات السياحة و التجارة بالتجزئة و النقل و ذلك بسبب التدابير الاحترازية التي أعلنتها الحكومات بإغلاق المحال التجارية و مناطق التسوق، الأمر الذي يجعل تداعيات فيروس كوفيد-19 تنعكس على سوق العمل بصورة أكبر كونها ستؤدي لتأثيرين رئيسيين، الأول يتمثل في تخفيض ساعات

---

[1]- تقرير مكتب العمل الدولي، أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل، ط1، جنيف، 2012، ص.24.

[2]- الموقع الرسمي للأمم المتحدة، منظمة العمل: سيخسر العالم ما يعادل 195 مليون وظيفة من بينها 5 ملايين في الدول العربية، 08 أبريل 2020، على موقع news.un.org/or/story/2020/04/1052922 تاريخ الاطلاع 2020/05/05.

[3] - Report of United Nation, Op.cit, P.17.

[4] - Report of United Nation, Op.cit, P.17.

[5]- الموقع الرسمي للأمم المتحدة، المرجع السابق.

العمل الذي ينعكس على دخل الفرد في الوظائف الدائمة، إذ تكون أقل نسبيا في الأجلين القصير و المتوسط نظرا لوجود وسائل أخرى للتواصل كالعمل بالتقنيات الحديثة، و الثاني في تسريح العمالة المؤقتة[1] الفئة التي تعتبر الأكثر تضررا من تفشي فيروس كورونا المستجد، حيث أن العمال غير الدائمين خصوصا العمال المهاجرون المستأجرون لشغل وظائف مؤقتة أو موسمية التي تستمر لأقل من عام واحد اغلبهم أوقفوا عن العمل، الأمر الذي سيؤدي لارتفاع معدلات البطالة على الصعيد الوطني في العديد من الدول خاصة تلك التي اتخذت إجراءات صارمة جراء التفشي الواسع للفيروس على أراضيها.[2]

حسب معالج الرواتب للقطاع الخاص في أمريكا فإن 20 مليون وظيفة فقدت حتى نهاية أبريل بحيث يتنبأ مكتب الميزانية بالكونغرس الأمريكي أن 15% من الموظفين سيصبحون عاطلين عن العمل بحلول الربع الثالث من 2020، و في كندا بلغ معدل البطالة 13% حتى أبريل وفقا لبيانات مكتب الإحصاءات الرسمية في البلاد بينما اليابان فالبطالة ترتفع فيها بشكل أبطأ إذ سجلت حتى مارس ما يقارب 1.76 مليون عاطل عن العمل بنسبة 2.5%، و في المملكة المتحدة يظهر مكتب الإحصاء الرئيسي التابع لها أن التوظيف عن مستوى قياسي و البطالة بحوالي 4% و بلغت 5.8% بالنسبة لألمانيا، و بالنسبة لايطاليا فانخفضت إلى 8.4% و هو أدنى مستوى لما يقارب 9 سنوات.[3]

1.1.3. القطاع الصناعي: مع بداية انتشار فيروس كوفيد-19 في العالم كانت أول القطاعات التي تضررت هي التي يكون فيها الاحتكاك المباشر مع العديد من العملاء كون الإجراءات التي فرضتها الحكومات تجسد التباعد الاجتماعي، و مع دخول الانتشار شهره الثالث بدأت الشركات التي تمثل الصناعات الخفيفة في الخسارة و بالتالي بدأت في تسريح العمال التابعين لها و إيقاف عملية التوظيف فيها، فمثلا بدأت شركات التصنيع و البناءات التي تتضمن تفاعل مع طاقم كبير في توقيف موظفيها، و مع نهاية أبريل ارتفع تسريح العمال في القطاعات العامة حيث كان المتضرر الأكبر هنا قطاع النفط و الغاز إضافة لقطاع التعدين و مختلف الإدارات العامة للقطاع الصناعي.[4]

بعد الأضرار الجسيمة التي أصابت نسبة كبيرة من عائلات العمال الذين سرحوا من وظائفهم كان من الأجدر قيام الشركات و المؤسسات التي سرحت عمالها بتقسيم الضرر على جميع العمال و ذلك بمحاولة تقسيم أجر عامل واحد على عاملين و بالتالي انخفاض نسبة التسريح، و يبقى عليه الأمر على هذا الحال حتى فترة إيجاد علاج فعال للفيروس و عودة النشاط الاقتصادي لها للارتفاع.

في الاتحاد الأوروبي من المتوقع أن يواجه قطاع المنتوجات و الملابس انخفاضا محتملا بنسبة 50% في المبيعات لعام 2020، بحيث اضطرت العلامات التجارية الرئيسية لغلق متاجرها في العديد من البلدان، كذلك الأمر في دول آسيا التي

---

[1]- د. الوليد أحمد صلحة، المرجع السابق، ص.ص.13 – 14.

[2] - Daniel Costa and Philip Martin, Coronavirus and Farmwork: Farm Employent – Safety Issues and the H-2A guestworker program, Economie Policy Institute, Washington D.C, March 2020, P.1.

[3] -Harry Kretchmer, How coronavirus has hit employment in G7 economies, WORLD ZCONOMIC FORUM, 13 May 2020. www.weforum.org/agenda/2020/05/coronavirus-unemployment-jobs-work-impact-g7-pandemic/ Date of viewed 23/05/2020.

[4] - Andrew Van Dam, Crisis Begins to hit professional and public-sector jobs once considered safe, The Washington Post, 30 April 2020. www.washingtonpost.com/business/2020/04/30/jobless-claims-industry/ Date of viewed 23/05/2020.

تحوي شركات عالمية فمثلا قد تراجعت مبيعات شركة "أديداس Adidas" في الصين بنسبة 80% و أعلن إتحاد مصنعي و مصدري الملابس البنغلاديشيين "BGMEA" إغلاق معظم المصانع المتضررة و التي ستؤثر على حوالي 2.17 مليون عامل.[1]

من جانبها تواجه صناعة السيارات أيضا انخفاضا حادا في الطلب و الاستثمار، بحيث من المتوقع أن تتأثر المنشآت الصغيرة و المتوسطة التي تستأثر بالحصة الكبرى من العمالة في القطاع الذي تضرر 42% من الوظائف المباشرة منه، بينما تضرر 17.8 مليون عامل في صناعة السيارات في الاتحاد الأوروبي و 150 ألف عامل في الولايات المتحدة الأمريكية جراء تفشي فيروس كوفيد-19 الأمر الذي لم يسبق له مثيل في صناعة السيارات، بحيث ستكون المزيد من الوظائف عرضة للخطر ما لم تتخذ الحكومات و أصحاب العمل إجراءات فورية لضمان حماية للعمال.[2]

هناك بعض الشركات الصناعية التي توجهت بعد انتشار فيروس كوفيد-19 إلى الصناعات الطبية و الشبه طبية و ذلك لتقليل الضرر الناجم من التوقف عن نشاطها الصناعي الأساسي، و لعل هذا الحل هو الأكثر عقلانية لتفادي نقص المداخيل للشركات فمثلا شركات الألبسة تتجه نحو صناعات الأقنعة الواقية و الألبسة الطبية بينما الشركات المختصة في الصناعات الثقيلة تتوجه لصناعة العتاد و الأجهزة الطبية.

2.1.3. القطاع الزراعي: حتى مجال الزراعة لم يسلم من فقدان الوظائف، ففي الولايات المتحدة الأمريكية متوقع أن تفقد حوالي 3.4 مليون وظيفة بحلول الصيف و ذلك في ثلاث (3) ولايات رئيسية فقط هي نيويورك و كاليفورنيا و فلوريدا.[3]

من جانبها فقد اعتبرت منظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO أن انتشار فيروس كوفيد-19 يؤثر بشكل سلبي على قطاع الأغذية و الزراعة كونه مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر مع القطاعات التي تعرضت للغلق و كذا بامتناع العديد من العمال عن القيام بنشاطاتهم خوفا من تفشي الفيروس أو بسبب توقف وسائل النقل، و عليه فقد دعت المنظمة على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لضمان توفير الإمداد الغذائي على المستوى العالمي.[4]

3.1.3. قطاع السياحة و النقل: تتعرض ملايين الوظائف في هذين القطاعين لخطر الضياع، حيث أن حوالي 80% من شركات السياحة هي شركات صغيرة و متوسطة، إذ ستفقد صناعة الفنادق و الضيافة حوالي 60% من حجم خدماتها في مجموعة من الدول كالفيتنام و كمبوديا و تايلاند ، بحيث تعتبر نسبة العمالة في هذه الدول تمثل 20% من العمالة الإجمالية في الدولة.[5]

يتطلب قطاع السياحة عمالة كثيرة و بالتالي فإن الشلل التام لنشاطاتها الاقتصادية بسبب أزمة كوفيد-19 سيؤدي بقطع فرص التوظيف و العمل فضلا عن تسريح العمال الأمر الذي سيلحق آثار جسيمة على الحياة الاجتماعية لعدد كبيرة من العمال و أسرهم[6]، و لهذا وجب على الدول تقديم مساعدات مالية لمختلف شركات قطاع السياحة و النقل لاحتواء

---

[1] - International Labour Organization Brief, Covid-19 and the textiles & clothing & leather footwear industries, Geneva – Switzerland, April 2020, P.P.1 – 3.

[2]- موجز قطاعي لمنظمة العمل الدولية، كوفيد-19 و صناعة السيارات، جنيف – سويسرا، أبريل 2020، ص.ص.1 – 3.

[3] - Daniel Costa and Philip Martin, Op.cit, P.6.

[4]- الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، http://www.fao.org/2019-ncov/ar/ تاريخ الاطلاع 2020/05/25.

[5] - Report of African Union, Op.cit, P.8.

[6]- هيثم عميرة فرناندث، المرجع السابق.

نسبة تسريح العمال في هذه الشركات، كما توقعت منظمة الأمم المتحدة أن تعزيز التعاون متعدد الأطراف إضافة للمساعدات المالية يساهم في تسريع عجلة الانتعاش و تحقيق التنمية المستدامة.

في إفريقيا فإن القيود على شركات الطيران أدت لتأثيرات أولية تتمثل في البطالة الجزئية لموظفي شركات الطيران، الأمر الذي أدى بدوره لازمة بطالة مست التجارة الإفريقية ككل و هذا راجع لكون الطيران ينقل حوالي 35% من التجارة، بحيث أن كل وظيفة في النقل الجوي تدعم 24 وظيفة أخرى مما يخلق نسبة عالية من البطالة في مختلف القطاعات.[1]

2.3. تأثر علاقات العمل في و.م.أ كأكبر بؤرة لتفشي الفيروس:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية حتى الوقت الراهن أكبر بؤرة لتفشي فيروس كوفيد-19 في العالم، و ذلك يرجع حسب آراء بعض السياسيين الأمريكيين في أن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب Donald Trump" تباطأ في إقرار إجراءات الحجر الصحي و التباعد الاجتماعي الذي عملت بها بعض الدول التي قامت بحصر الوباء مثل الصين، لكن حسب رأينا فالسبب هو أسلوب الحياة المكتظ في الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى التعاملات التجارية و الصناعية و العلاقات التي تربطه مع اغلب الدول في العالم.

مع مطلع الشهر الثالث من ظهور فيروس كوفيد-19 شددت سلطات الولايات و السلطات الفدرالية على إجراءات التباعد الاجتماعي التي ينظر لها على أنها أفضل الوسائل لإبطاء انتشار الفيروس، بحيث أغلقت المدارس و الشركات غير الضرورية، و لكن رغم هذا لازال عدد الإصابات حتى الوقت الراهن كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية إذ يتمحور جزء كبير من هذه الحالات في مدينة نيويورك.[2]

من خلال الجدول نلاحظ أن قانون الإجازات المرضية العادي (لمدة 40 سا) و ذلك بسبب ظرف صحي متعلق بالموظف أو جراء غلق منشأة حكومية من طرف مسؤول حكومي ترتبط بالموظف أو أحد أبناءه فإن الأجر الذي يقدمه صاحب العمل هو الحد الأدنى المعمول به للأجر في المؤسسات التي يتجاوز عددهم 5 أفراد، و بالتالي فهناك صعوبات خاصة في الحصول على رعاية صحية فعالة للشباب الذين يجدون أنفسهم في العمالة الهشة و ذلك دون تغطية كافية من التأمين الصحي لاسيما البلدان التي يتولى فيها أصحاب العمل توفير هذه الأغطية.[3]

بالنسبة لقانون الإجازات المرضية مدفوعة الأجر الذي دخل حيز التنفيذ في 18 مارس 2020 المتعلق بتفشي فيروس كوفيد-19 فالمؤسسات الصغيرة التي تحوي على الأكثر 10 موظفين لا يترتب عليها الدفع لموظفيها حالة ما إذا كان دخلها السنوي أقل من مليون دولار، بينما إذا تجاوز الدخل ذلك المبلغ فلصاحب العمل الحق في دفع أجرة 5 أيام على الأقل للموظفين و عدم الدفع باقي أيام الحجر الصحي، و هذا الذي يجعل انتشار الفيروس ينعكس سلبا على هذه الفئة من الموظفين إذ انه في حالة ما إذا كانت أيام الحجر 60 يوم فبالغالب سيتم دفع أجرة 5 أيام و الامتناع عن الدفع لـ 55 يوما الأمر الذي يؤثر على نسبة كبيرة من الموظفين في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] - Report of African Union, Op.cit, P.14.

[2] - Article by The New York Times, Coronavirus in the U.S.: Latest Map and Case Count, New York – U.S.A, 27 May 2020. www.nytimes.com/interactive/2020/us/coronavirus-us-cases.html Date of viewed 23/05/2020.

[3] - تقرير مكتب العمل الدولي، المرجع السابق، ص.69.

ينطبق الأمر نفسه على المؤسسات المتوسطة التي لم يتجاوز عدد موظفيها 99 فرد فدفع الأجرة يكون لـ 5 أيام بدون النظر للدخل السنوي للمؤسسة، بينما إذا كانت المؤسسات الكبيرة التي يتجاوز عدد موظفيها 100 فرد فيترتب على صاحب العمل دفع أجرة 14 يوما على الأقل طول مدة الإجازة المرضية بسبب تفشي فيروس كوفيد-19.

بالتالي كان من الأجدر وضع مواد قانونية تنص على تحديد الأجر الذي تتقاضاه هذه الفئة من العمال متوافقة مع فترة الحجر الصحي و ليس تحديدها بـ 5 أيام فقط و ذلك بالتوافق مع دخل رب العمل، فمثلا دفع أجرة يوم واحد كل 3 أيام طول فترة الحجر الصحي مع تقديم مساعدات مالية لرب العمل حالة العجز عن الدفع لعماله.

كما ينص قانون ولاية نيويورك على أن للموظف حق استخدام الإجازة الأسرية أو مخصصات الإعاقة للاستفادة من أجر إضافي مباشرة بعد النفاذ القانوني لمدة الإجازة الإلزامية للحجر المنزلي، الأمر الذي يثبت أن تفشي الفيروس مدمر لمجتمعات المهاجرين التي غالبا ما توفر الكثير من العمالة و لكن بدون ترسيم في الوظيفة الأمر الذي يجعل قانون الولاية لا ينطبق عليهم و بالتالي لا يستطيعون الحصول على هذه العطلات المدفوعة كالعمال الموسميين في قطاع الزراعة، و لهذا فقد دعت أصوات فعالة في المجتمع الأمريكي إلى ضرورة تسوية وثائق الإقامة لمختلف المهاجرين الذين يثبتون عملهم في مجال الزراعة لفترة زمنية معينة لغرض الاستمرار في أعمالهم في المجال الزراعي الذي يعتبر من مقومات الاقتصاد الأمريكي و من جهة أخرى لحماية حقوقهم و توفير لهم على الأقل الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة.

أما بالنسبة للقانون الفدرالي الذي دخل حيز النفاذ ابتداء من 2 أبريل 2020 المتعلق بانتشار الفيروس فقد خصص للمؤسسات الكبيرة التي يفوق عدد موظفيها 500 فرد و التي تحتوي على عدد كاف من الموظفين بدوام كامل، فلهم الحق في دفع مستحقات أسبوعين (80 سا) بمبلغ 511 دولار يوميا بأغلب 5110 كحد أقصى طول فترة الحجر المنزلي للموظف الذي تم تشخيصه بالإصابة، بينما في حالة رعاية أحد أفراد الأسرة مصاب أو بطفل لم يحصل على مقدم لخدمات الرعاية بسبب تفشي الفيروس فالأجر يصل لـ 200 دولار يوميا و 2000 دولا كأقصى حد.

بالنسبة لموظفي العمل الجزئي فيحصلون على مبلغ مساو لمتوسط ساعات العمل الإضافي لفترة أسبوعين، و هنا تثار مشكلة أخرى تتمثل في تأثير أجور العمل الإضافي بعد تجاوز الحد الأدنى لساعات العمل اليومية أو الأسبوعية، فالعديد من أرباب العمل يتجنبون هذه الأجور كونها مكلفة.[1]

4. الخاتمة:

إذا تحققت المخاطر السلبية المتمثلة في انتشار فيروس كوفيد-19 بشكل أوسع فسيعني أن النمو الاقتصاد العالمي سيكون أقل بكثير مما كان متوقعا، الأمر الذي سيجعل الحكومات تواجه تحديا كبيرا في مواجهة الأضرار التي سيخلفها من جانبي اقتصادات الدول و العمال المعرضين للضرر.

فبالإضافة للاستجابة الفورية المتخذة من طرف أغلب حكومات العالم لمواجهة تفشي الفيروس المتمثلة في مجموعة الإجراءات التي أدت لخفض نسبة الاقتصاد، سيتعين على حكومات الدول التفكير في التدابير المستدامة بعد القضاء على تفشي فيروس كوفيد-19 من خلال وجوب وضع خطة مستقبلية لإعادة تنشيط الاقتصاد العالمي.

رغم هذا فإن تعافي النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة المتبقية من عام 2020 يواجه تحديا كبيرا بسبب تفشي فيروس كوفيد-19، إذ يترتب تكاثف جميع الدول للنهوض به فهناك مكاسب واضحة من العمل الجماعي مقارنة بنسبة عمل كل دولة بمفردها، و ذلك يرجع لان العمل المنسق يخلف آثار ايجابية تؤدي لتحقيق مكاسب إجمالية أكبر في كل بلد.

[1] - Daniel Costa and Philip Martin, Op.cit, P.6.

مع تحرك بعض الدول لإعادة فتح اقتصاداتها جزئيا لا يزال يتم تحديد الآلاف من الحالات الجديدة يوميا في الولايات المتحدة الأمريكية، و بالتالي فإن رؤية فتح الاقتصاد الأمريكي و إعادة العمال إلى حياتهم العادية لا تزال بعيدة، الأمر الذي يؤثر على الاقتصاد العالمي ككل باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية من أقوى الاقتصادات في العالم.

بالتالي فمن خلال دراستنا لموضوع انعكاسات تفشي فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد و العمالة في العالم فقد توصلنا لمجموعة من النتائج و حاولنا إبداء بعض التوصيات فيما يتعلق بالنهوض بالاقتصاد و حماية العمال المتضررين بسبب التفشي.

أولا: النتائج

1- سيؤدي انخفاض النشاط الاقتصادي و انحسار وسائل النقل إلى أضرار بالغة تمس العمال و أسرهم خاصة الفئات ذات الدخل الضعيف التي زادت أجورها انخفاضا نتيجة تقليل ساعات العمل الإضافية أو تلك المحرومة بالفعل التي فقدت فرصة الحصول على عمل بسبب إجراءات الغلق و الحجر المنزلي.

2- بدأت تظهر بالفعل بعض العواقب طويلة الأمد لانتشار فيروس كوفيد-19 على اقتصاد العديد من دول العالم جراء الانخفاض الحاد للناتج المحلي لها، حيث أن هذه الدول تقدمة بطلب إعانات مالية من دول أخرى أو من صندوق النقد الدولي لتغطية العجز.

ثانيا: التوصيات

- يجب اتخاذ سياسات مالية نشطة تشمل تدابير الحماية الاجتماعية كإعانة البطالين فضلا عن الإعفاءات الضريبية لأصحاب الدخل المنخفض و المؤسسات الصغرى و المتوسطة، و كذا تخفيض الأسعار بالنسبة للسلع الأساسية و الأكثر استهلاكية و إقرار سياسة الإقراض لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- توفير حماية أكبر للعمال من تفشي الفيروس في أماكن العمل من طرف الحكومات أو من أرباب العمل و ذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية و حتى العقابية إذا لزم الأمر، إذ يترتب توفير الكم اللازم من الأقنعة الواقية و وسائل الحماية لكل عامل أثناء فترة العمل و إقرار التباعد و عدم التلامس بين العمال فضلا عن تحديد اتجاهات التحرك داخل المؤسسات و الشركات، و بالنسبة للأشخاص المخالفين لهذه الإجراءات يجب تطبيق عقوبات صارمة عليهم لغرض تنظيم العمل و إيقاف تفشي الفيروس و عدم الإخلال بالإجراءات الاحترازية.